

(لاستعمال هيئة التحرير) تاريخ الإرسال (2023-08-15)، تاريخ قبول النشر (2023-09-30)

اسم الباحث الأول باللغتين العربية والإنجليزية: فلسطين عزات طه
Falasteen Ezzat
Taba

اسم الباحث الثاني باللغتين العربية والإنجليزية: محمد كامل سلامة
Mohamed Kamel
Salamah

اسم الباحث الثالث باللغتين العربية والإنجليزية:

النجاح الوطنية - سلفيت

القدس المفتوحة - سلفيت

1 اسم الجامعة والبلد (لأول)

2 اسم الجامعة والبلد (لثاني)

3 اسم الجامعة والبلد (لثالث)

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

falasteensalamah1982@gmail.com

لاستعمال هيئة التحرير: Doi

دراسة مقارنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بمراحل التعليم العام بكل من فنلندا وفلسطين

الملخص:

هدف هذا البحث لتسليط الضوء على التصور المقترح للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مدارس التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرات دولة فنلندا، حيث استخدم الباحثان المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج، والتي كان من اهمها ان التعليم في فلسطين لا يزال ضمن التطوير والتنمية والعملية التنموية بطيئة بسبب التدخلات السياسية والعسكرية الاسرائيلية اليومية في الحياة الفلسطينية والتدخل في سياسة تحديد المحتوى التعليمي والمنهج الذي يدرسه الطلاب في المرحلة الاساسية والثانوية مما يعيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي الفلسطيني، وان التجربة الفنلندية في التعليم والتنمية المستدامة اذا ما تم تطبيقها في فلسطين سيكون هناك نفع وفائدة كبيرة على قطاع التنمية في التعليم الفلسطيني، حيث أن نظام التعليم الفنلندي يتصف بمرونة أكبر من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في إدارة المدارس لشؤونها الداخلية، كما يعمل على اعداد وتطوير المعلمين بشكل فعال مما يعود على العملية التعليمية بالنفع والتطوير والتنمية، ووضع الباحثان توصيات من اهمها الاستفادة من التجربة الفنلندية في التعليم وتوظيفها في خدمة الاقتصاد وتطوير التنمية المستدامة في فلسطين، والتوسع في التعليم الفني والمهني في فلسطين بما يتناسب مع متطلبات السوق الفلسطيني والاحتياجات الاقتصادية وانشاء مزيد من معاهد التعليم الفني والمهني، وارسال مجموعة من المعلمين سنوياً الى فنلندا لتعلم ممارساتهم التعليمية وطريقة التدريس الخاصة بهم ونقلها الى فلسطين

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة ، التعليم من أجل التنمية المستدامة

A comparative study of education for sustainable development with the general education stages in Finland and Palestine

Abstract:

The aim of this research is to shed light on the proposed vision of education for sustainable development in public education schools in Palestine in the light of the experiences of the State of Finland. The development process is slow due to the daily Israeli political and military interventions in Palestinian life and the interference in the policy of determining educational content and the curriculum taught by students at the primary and secondary levels, which impedes sustainable development in the Palestinian educational sector, and that the Finnish experience in education and sustainable development, if applied in Palestine, will be there. A great benefit and benefit to the development sector in the Palestinian education, as the Finnish education system is characterized by greater flexibility by adopting the principle of decentralization in the management of schools for their internal affairs, and it also works to prepare and develop teachers effectively, which is beneficial to the educational process and development. The most important of which is benefiting from the Finnish experience in education and employing it in serving the economy and developing sustainable development in Palestine, expanding technical and vocational education in Palestine in line with the requirements of the Palestinian market and economic needs, establishing more technical and vocational education institutes, and sending a group of teachers annually to Finland to learn their educational practices And their teaching method and transfer it to Palestine

Keywords: Sustainable development, Education for sustainable development.

مقدمة البحث:

ان التعليم يرتبط بلاشك بمتطلبات تنمية المجتمع في كافة الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وهو احد المرتكزات الرئيسة للتنمية والتقدم في عصرالتقدم التقني الحالي والذي تتنافس فيه المجتمعات العالمية بشكل كبير في تحقيق توافق مع المتغيرات التقنية التي يشهدها العصر.

ويلقى التعليم من اجل التنمية المستدامة اهتماما عالميا باعتباره قضية مهمة في الوقت الحالي،والذي يتمثل باهمية تحسين ثلاث محاور اجتماعي واقتصادي وبيئي، واتخاذ اجراءات لتعليم النشء هذه الاهمية من خلال التركيز على العملية والبيئة التعليمية، واحتياجات التعليم من اجل التنمية المستدامة (omari, 2021)

التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عملية تعلم مدى الحياة وجزء لا يتجزأ من جودة التعليم يمنح المتعلمين القدرة على مواجهة تحديات عالمية ترتبط بتغير المناخ واستخدام الموارد بطريقة غير مستدامة وذلك باكسابهم معارف ومهارات ، كما إنه يعزز الأبعاد المعرفية والاجتماعية والعاطفية والسلوكية للتعلم ويشمل محتوى التعلم ونتائجها ، وطرق التدريس وبيئة التعلم نفسها. (UNESCO, 2020)، يهدف برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لليونسكو إلى إحداث التحول الشخصي والمجتمعي الضروري لتغيير المسار.

مشكلة البحث

أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة بأنه يقع على عاتق الحكومات الموقعة على خطة التنمية المستدامة 2030؛ وضع أطر وطنية لتحقيق أهدافها من خلال السياسات والخطط والبرامج وطنية، ويستند أحد المداخل الرئيسة لوضع هذه الأطر إلى التعليم، وتحديدًا للمناهج التعليمية بأطرها العامة والخاصة، وبعناصرها المتمثلة بالأهداف والمحتوى والأنشطة، والتقييم.

وأشارت الدراسات إلى أهمية إعادة توجيه المناهج الدراسية لتساهم في تحقيق محاور التنمية المستدامة والوصول الى الازدهار والاستهلاك الأكثر استدامة، وإلى أن التعليم الأساس هو مفتاح الأمم لتحقيق التنمية المستدامة وتطورها، وأن الرؤية الجديدة للمناهج تركز على كيفية إعداد الطلاب للحياة المعاصرة وللمجتمع سريع التغيير ولتحقيق الرفاه والعيش الرغيد للحياة، وبعد الاطلاع على المعايير المدرجة في وثيقة الإطار المرجعي للمناهج الفلسطينية؛ تبين أن المنهاج الوطني المطور يراعي معايير المناهج الآتية: الشمولية، والتكاملية، والتفاعل مع المجتمع، والتأمل، والمرونة، والطالب غاية التربية ونتائجها، والتكنولوجيا والاتصال في عملية التعلم، والتقييم، والجودة والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.

وتغطي هذه المعايير جزئية من الهدفين الرابع والخامس من أهداف التنمية المستدامة، ولا تغطي أهداف محور الازدهار. وبمراجعة معايير المحتوى المدرجة في وثائق المباحث تبين أنها معايير خاصة بطبيعة المبحث (معايير محتوى) لا لأهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

وما احوجنا في المجتمع التعليمي الفلسطيني لتطوير منهاج تعليمي فلسطيني يعمل على التنمية المستدامة لكافة مناحي التعليم، سواء الصناعي او الخدماتي او غيرها، ولذلك نتطلع للاستفادة من التجارب المتقدمة للدول النامية مثل فنلندا، لذلك تكون لدينا السؤال الرئيسي الذي يمثل مشكلة الدراسة وهو : ما التصور المقترح للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مدارس التعليم العام في فلسطين في ضوء خبرات دولة فنلندا؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع التعليم من أجل التنمية المستدامة داخل النظم التعليمية بدولة فنلندا؟
- ما مدى فائدة النظم التعليمية لدول المقارنة من تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة ؟
- ما إمكانية الإستفادة في فلسطين من نتائج تجارب فنلندا بما يتوافق مع طبيعة وهوية المجتمع ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث لإجابة التساؤلات المطروحة بطريقة موضوعية وصادقة تعتمد على التحليل العلمي، لتحديد السمات الأساسية التي تميز التعليم من أجل التنمية المستدامة في مراحل التعليم في فنلندا، ووضع تصور مقترح لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة في فلسطين في ضوء خبرة فنلندا متوافقا مع امكانيات وثقافة فلسطين

حدود البحث:

- اختيار خبرة بلد أجنبي وهو فنلندا رائد ومتقدم في نظامه التعليمي في العالم حسب التصنيفات الدولية بالإضافة لفلسطين.
- دراسة مراحل التعليم الأساسي والثانوي في دولتي فنلندا وفلسطين.
- تمويل وإدارة التعليم في الدول فنلندا وفلسطين.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى :

- اللقاء الضوء على بعض خبرات الدول الاجنبية في التعليم من أجل التنمية المستدامة وتصور مقترح في ضوء تلك الخبرات.
- توصية بعض الدراسات التربوية بضرورة اجراء ابحاث من هذا النوع ومنها دراسة إسماعيل(2022)، دراسة الأحمدي(2018).

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج المقارن لأنه يعد من أنسب المناهج المتبعة لدراسة المشكلة, وسوف يسير الباحثان وفق الخطوات التالية : جانب وصفي تحليلي : وذلك لمعرفة واقع خبرات فنلندا في التعليم من أجل التنمية المستدامة .جانب مقارن :معرفة اوجه الشبه والاختلاف بين منظومة التعليم في فنلندا وفلسطين و الإستفادة من نتائج تجارب فنلندا بما يتوافق مع طبيعة وهوية المجتمع الفلسطيني.

مصطلحات البحث

1. التنمية المستدامة : هي التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (البابطين, 2018).
2. التعليم من أجل التنمية المستدامة : هو التركيز على حماية البيئة وإيجاد عالماً أكثر محافظة على البيئة يسعى لتوفير العدالة الاجتماعية من خلال الاجراءات التي تدعم اشكال استدامة المعيشة و توفير الترابط بين الانظمة البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية(اللمعي, 2016).

الإطار النظري:**التنمية المستدامة**

حقيقة لا تحتاج إلى تأكيد ، مفادها أن التنمية المستدامة عملية تحول المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا الأمر لا يتم بقانون ولا بتغيير في الدستور، ولا بقرار إداري، ذلك أن التنمية لا تتم إلا بوجود أناس يعرفون ماذا يريدون هؤلاء الناس تكون معارفهم العلمية متقدمة ويعملون على نشر هذه المعارف من أجل إيجاد رأي عام مستنير متمثلة بالجامعات فالأمور ليست تلقائية ولا جزئية بل مترابطة ومتشابكة ويجب تجهيز البيئة المناسبة للتنمية المستدامة التي تجعل من الإرتباطات بين العوامل المختلفة فاعلة ومساهمة إيجابياً (اصلان, 2015)، وفي عملية التنمية ينطلق مسار التنمية من أوضاع واقعية ومع الناس في هذه الأوضاع وعلى واقع خطاهم وبحسب إمكاناتهم وغاياتهم وذلك بغية إطلاق الإبداعات الكامنة بداخلهم، وبلوغ الأهداف القادرين على اكتشافها، فالإستدامة في عملية التنمية تهدف إلى تأمين قدرات وطاقات كما أن في جوهرها عدالة في مصادر لأجيال لم تولد بعد وذلك بنفس الكفاءة المتوفرة حالياً تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة(الزهرى, 2016).

مفهوم التنمية المستدامة

هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تمكن هذه التنمية المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الأيكولوجية والعمل على استمرار واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة(الاحضر و ابراهيمي, 2016)، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة في طياته مبدأ ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الإقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي(عساف, 2015).

يعرف (Suduc, 2014) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة ويعرفها الألمي (2016) بأنها تنميّة اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي. ويعرفها القطيط (2019) بأنها تلك التنمية التي تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، وهي التي تأخذ في اعتبارها التوازنات الطبيعية وذلك حفاظاً على الموارد من التدهور والإستنزاف وضماناً لاستدامة التنمية، ويعرفها الأزهرى (2016) بأنها عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الإتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الإجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

ويعرف الباحثان التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تهتم بحاجات الأفراد ومتطلباتهم وذلك من كافة النواحي على جميع الأصعدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة لدى الأفراد في المجتمع.

أهداف التنمية المستدامة

تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى تبعاً لأوضاعها الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولكن هناك أهدافاً أساسية للتنمية تسعى إليها معظم الدول وهي زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ورفع مستوى المعيشة

ومعالجة مشكلة الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكمة مع النمو السكاني، والتوسع في الهيكل الإنتاجي وبالتالي زيادة الدخل الفردي والوطني، وإعادة توجيه التكنولوجيا ودمج البيئة والإقتصاد في صنع القرار، وتأمين الحصول على المياه الكافية والمحافظة عليها، وحماية صحة البشر وضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية، وضمان استعمال مستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي، والإستعمال الكفء للطاقة وخفض الآثار المترتبة عن استعمالها السيء، وتنمية الدولة من أجل تحقيق استقلالها الذاتي(علاونة, 2019).

متطلبات التنمية المستدامة

من أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة التنمية الاقتصادية، وتدخّل الدولة الإيجابي، والدور الفعال للمشاركة الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والتخطيط الصحيح والمناسب لتنفيذ المشروعات قصيرة وطويلة الأجل، وتوافر رأس المال المادي والبشري الناجح، والمتخصصون الأكفاء، ويعد تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة من أهم الجوانب التي أصبحت تجذب انتباه كافة الدول على مستوى العالم بشكل متزايد، فأغلب المجتمعات تتطلع إلى إنجاز تنمية اقتصادية، واجتماعية وسياسية وبيئية، تضمن بها تحقيق مستويات معيشة متنامية، وإشباع الحاجات المادية الأساسية، وتحسين نوعية الحياة لأفرادها الحاليين ولالأجيال القادمة، وتحسين بيئاتها الآن ومستقبلاً(علي, 2013)، ولذلك قضية التنمية الشاملة والمستدامة من القضايا المحورية التي تستحق أن تركز عليها جهود كافة الدول - خاصة دول العالم النامي في المرحلة القادمة إنطلاقاً من قناعة راسخة بأنه من دون تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فلن تكون هناك تنمية إنسانية على المدى البعيد(الكردي, 2018).

المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة

لا يمكن تحديد عدد معين من المبادئ للتنمية المستدامة، فالمبادئ الستة التالية هي ثمرة البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدوا كتيباً بعنوان "مجتمعنا" مستقبلاً". وهي أيضاً مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية (القطيبي, 2019) :

- الدمج: دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- مشاركة المجتمع: لا يمكن تحقيق الإستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- السلوك الوقائي : عند تواجد تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الإفتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل إتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
- العدالة ضمن الأجيال : الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي ولالأجيال المقبلة أيضاً.
- التحسين المتواصل : إن الوضع البيئي المتدهور يفرض اتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- السلامة البيئية: العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

مؤشرات التنمية المستدامة

هناك العديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة ومنها(علاونة, 2019):

1. ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك

- جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات والمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها .
2. أهمية إحداث تغييرات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الإقتصادي. وهذه التحولات تحدث في الإطار السياسي والاجتماعي وفي القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.
3. إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة، ومتشابهة، ومتكاملة، ونامية وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، والقدرة المؤسسية الراسخة والموارد البشرية المدربة والحافزة، والقدرة التقنية الذاتية، والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.
4. تحقيق تزايد منتظم، عبر فترات زمنية طويلة قادراً على الاستمرار .
5. تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأُممية الأخرى.
6. التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
7. التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية نعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
8. التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
9. التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
10. زيادة متوسط إنتاجية الفرد، وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الإقتصادي المعروف " بمتوسط الدخل السنوي للفرد " إذا ما أخذ بمعناه الصحيح، وإذا ما توفرت له أدوات القياس الصحيحة.

ابعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد هي البيئي الذي تمثل البعد الأول بالتنوع البيولوجي، وبالثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة، والتلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات بما يحافظ على قدرة النظام البيئي على استيعاب أحمال الملوثات ومخلفات عملية التنمية(الباطين، 208).

أما الاجتماعي يشمل المكونات والعلاقات الفردية والجماعية، وما تقوم به من جهود تعاونية، أو تطرحه من احتياجات أو ما تسببه من مشاكل، وهذا يتطلب توعية المجتمع بضرورة الإسهام في تعبئة وبناء طاقاته من أجل المستقبل، ومن خلال الإندماج والشراكة إقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته(اللمعي، 2016).

فيما يتعلق بالبعد الإقتصادي إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، أما البعد التكنولوجي قائم تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية إلى تكنولوجيا جديدة أنظف وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة وإيجاد تحول تكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في

التصنيع، مع تفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية بحيث يتم التوفيق بين أهداف التنمية والقواعد التي تفرضها البيئة (اصلان, 2015).

ويرى العفون (2018) عدة مبادئ للتنمية المستدامة اجتماعياً، منها العدالة التوزيع، أي توزيع الموارد بالعدل على مختلف الشرائح داخل المجتمع الواحد ، ومن خلال جيلنا والأجيال اللاحقة، والتمكين والمشاركة أي تمكين السكان أو البشر من إدراك إمكاناتهم عن طريق إتاحة الفرصة لهم في المشاركة في التنمية من خلال التخطيط والتنفيذ، وتغيير السلوكيات الفردية والجماعية من خلال مراجعة القيم والسلوكيات الخاصة بالأفراد، وخاصة الاستهلاكية منها ، ودعم الأفراد والمؤسسات التي تعمل على توجيه الإستشارات والمشروعات في اتجاه التنمية المستدامة، وإحترام الثقافات المحلية حيث يجب على الأفراد التلاؤم مع ثقافات المجتمع المحلي، ونظمه وتاريخه وعدم نشر أفكار تسبب تلوثاً اجتماعياً، أو توظف سياسات غير متوافقة مع واقع هذه المجتمعات، وفيما يتعلق بالبعد الإقتصادي يستند هذا البعد على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاية المجتمع، والقضاء على الفقر بواسطة الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والإستخدام الأمثل للموارد لا سيما السلع والخدمات التي تهدف إلى الإستدامة الإقتصادية إلى تعظيم تدفق الدخل مع المحافظة على مخزون الأصول أو رأس المال الطويل.

ومما يلاحظ في الأدبيات المتعلقة بأبعاد التنمية المستدامة تركيزها على البعد البيئي بشكل واسع ربما لكونه البعد الأكثر بروزاً في الإهتمام الدولي الذي كان السبب وراء ظهور مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن باقي الأبعاد لم تحظ بكثير من الإهتمام خاصة البعد الإجتماعي الذي عرف بأنه العمليات التي يتم من خلالها تحقيق الصحة الإجتماعية والرفاهية من قبل المؤسسات الإجتماعية التي تعمل على تحقيق الإستدامة الإقتصادية والبيئية في الوقت الراهن وفي المستقبل (الاحضر وابراهيم, 2016).

ومما يلاحظ قلة الإهتمام بالبعد الإجتماعي مقارنة بباقي الأبعاد وخاصة البيئي مما أدى إلى قلة التي تعنى به إلا أن هذا الشح في الأدبيات وخاصة التربوية منها لا يعكس أهمية هذا البعد الذي يعد من أهم الأبعاد التي تبنى في ضوءها السياسات التنموية، وبعد معياراً لتقييم تلك السياسات من خلال ما تحققه الدولة من تقدم في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم (عساف, 2015). وقد حرصت المنظمات الدولية المهمة بموضوع الإستدامة على العمل في كافة الإتجاهات لتنفيذ أبعاد التنمية المستدامة من خلال توجيه الدول إلى الإلتزام بتحقيق مؤشرات كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، وكذلك العمل على نشر الوعي بها لدى الأفراد، ويعد موضوع نشر الوعي من أكثر الموضوعات التي تتطلب جهوداً كبيرة فالتنمية المستدامة تتطلب إحداث تغيير في سلوك الأفراد وهذا لا يتأتى إلى من خلال توظيف كافة الوسائل الإعلامية والتربوية، وشبكة المعلومات، والفعاليات المحلية والدولية (عساف, 2015).

التعليم والتنمية المستدامة

أشار (Nasibulina, 2015) إلى أن الميثاق العام لليونسكو قد أقر مؤتمر ميثاق الأرض باعتباره إطاراً أخلاقياً هاماً لإحاطة التنمية المستدامة بإطار منحي أو أداة تعليمية تسمى التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأكد (Sterling, 2004) بأنه يجب إيلاء الإهتمام بالقيم المهمة مثل قيم استرشاد الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ، ودعا الباحث إلى تبني التعليم مجموعة دولية من القيم والمواقف، والمهارات كمنحى جديد من أجل التنمية المستدامة. وأكدت اليونسكو إلى تبني منحي التعليم من أجل التنمية المستدامة ESD كبرنامج له أهميته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعتبر من الوسائل المهمة التي تستهدف تحقيق برامج اليونسكو للتنمية المستدامة. وأعرب الممارسون بقوة عن رغبتهم لأداة لتعزيز وتحسين استدامة هذه البرامج.

وحسب ما ورد في تقرير اليونسكو فإن برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة يدعو إلى تدعيم أهداف برامج التنمية في الربط بين المجتمع والبيئة، والاقتصاد، والعمل على تشجيع صناعات السياسات والممارسين في الدول الأعضاء للشروع في عملية إعادة توجيه التعليم ولا سيما نظام التعليم الرسمي نحو التنمية المستدامة ودمج المفاهيم المهارات والقيم الملازمة للإستدامة والتنمية في جميع جوانب خطط التعليم الوطنية، تغيير أساليب الحياة والسلوك التي تسمح لتكوين مجتمع أكثر استدامة وعدالة لينتج تحسين نوعية التعليم وأهميته في كل مكان، ويدعو هذا البرنامج أيضاً الحكومات إلى النظر في إدراج الخطط المحلية التنموية في نظمها واستراتيجياتها وسياساتها التعليمية لممارسة التعليم وذلك باستخدام منظور التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال فهم التنمية المستدامة والآثار المترتبة على التعليم وسياسات التنمية الوطنية وعلاقتها بالسياسة التعليمية، وإعادة النظر في أهداف التعليم وما يترتب عليها من آثار على السياسات المحلية والعالمية، وإعادة النظر في كيفية مساهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة في تحقيق نتائج تعليمية جيدة، وكيف يمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يدعم جودة التعليم والتعلم وخلق شبابا يتخلفون بالمسؤولية وكيفية تحقيق التنمية المستدامة من أجل التنمية وتحسينها عملياً، بما في ذلك المناهج الدراسية والتخطيط وطرق التدريس ومواد التدريس والتعلم والتقييم، والممارسة وممارسة تعليم المعلمين وإدارة المدرسة (العفون، 2018).

خصائص التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

يتسم التعليم من أجل الإستدامة بالعديد من الخصائص حسب ما قاله (علاونة، 2019)، والتي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، منها أنه يركز على أربعة ركائز أساسية هي التعليم من أجل المعرفة والتعليم من أجل العيش والتعليم من أجل العمل، والتعليم من أجل نقل المعرفة، يتوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي يتضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والإقتصادية، يشجع على تشخيص احتياجات الأفراد للتعليم والتعلم، وصياغة الأهداف، وتوفير المصادر الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، واختيار الإستراتيجيات وتنفيذها وصولاً لتقييم نتائجهم التعليمية، ويعتبر التعليم عملية تفر بأن تلبية الإحتياجات المحلية غالباً ما يكون لها تأثيرات دولية يشتمل على الأبعاد الأساسية الثلاث للتنمية المستدامة، وهو مكيف لمواكبة الطبيعة المتطورة لمفهوم التنمية المستدامة، يأخذ في الاعتبار المشاكل المحلية والدولية ويساهم بشكل فعال في إيجاد حلول لها، يبني القدرات المدنية اللازمة لاتخاذ القرارات المجتمعية، ويعزز التسامح والإدارة البيئية، ويرتكز على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة بغية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة، يعتبر التعليم متعدد الإختصاصات حيث يساهم كل تخصص في تفعيل التنمية المستدامة، وحسب (القطيط، 2019) يركز التعليم على استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات التربوية التي تعزز التعليم التشاركي ومهارات التفكير، كما يستفيد من التعليم المرص، ويوفر ضروريات تحول المجتمعات إلى مجتمعات أكثر استدامة يركز على الأداء، ويسعى لتحقيق النجاح المجتمعي، والتنمية والرفاه وجودة الحياة.

التنمية المستدامة والتعليم في فلسطين

لدى التعرض لمفهومين من نوع التعليم والتنمية، بقدر ما فيهما من عمومية واشتمال على زوايا عديدة، فإن بعض الخطوط والتساؤلات لا يمكن إنكارها إذا ما أريد التطرق لموجبات علاقة من هذا الشكل. فكيف إذا ما تم أخذ المفهومين ضمن السياق "التنموي" في فلسطين، الذي تشوبه عديد من التشوهات والانحرافات، وما يتم الادعاء بتوافره من إمكانات التنمية وعلاقتها بفضاءات التعليم (اصلان، 2015).

يتوزع حقل التعليم المدرسي فلسطينياً ما بين الحكومي والقطاع الخاص، إضافة إلى قطاع ثالث نابع من خصوصية السياق الاستعماري في حالة الفلسطينيين، أي المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا"، هذا فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تختلف المقادير فيما يتعلق بالفلسطينيين داخل الخط الأخضر، فتتوزع مدارسهم على قطاعين دون الثالث، هما الخاص والحكومي، وبالطبع فإن الحكومي خاضع كلياً للمؤسسة التربوية الإسرائيلية، وهذا منبعه عدم اعتبار الفلسطينيين في هذه المناطق لاجئين، حتى المهجرين خارج قراهم ومدنهم الأصلية (عساف، 2015).

بالعودة إلى التنمية، يمكن التعاطي وإياها بوصفها جملة من الجهود المنظمة تبذل وفق تخطيط مرسوم للتسويق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، ويرتبط هذا التخطيط بتحسين الشروط المعيشية للسكان، ومنها مستوى الدخل، فردياً وقومياً، ومنها أيضاً تحقيق شروط أفضل في قطاعات مثل التعليم والصحة ورعاية الشباب، سعياً وراء إنجاز مستويات متقدمة في معادلة الرفاه الاجتماعي. ولكن لا يمكن التعاطي مع التنمية كجملة من الآليات والسياسيات فقط، فهي عملية تاريخية أكثر منها حالة، أو جهد يبذل في أحد المجالات ضمن سياق زمني محدود (الكردي، 2018).

ولأجل فهم تقابلية التعليم والتنمية ضمن السياق الفلسطيني، يتوجب الربط بين معيقات التعليم والتنمية فيه، بعد الإقرار أن أبرز ما يحكم العملية هو سيطرة إسرائيل على مجمل مفاصل الحياة فلسطينياً، وهي التي ترتبط بمعدلات الزيادة السكانية ومعدلات الإنجاب، إذ تصنف من الأعلى عالمياً، وما تفرضه هذه الزيادة من متطلبات متصاعدة، ويفترض أن لا يغيب عن البال حال التفاوت في النمو والتنمية ما بين ريف ومخيمات ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة، والتفاوت في الاهتمام وضخ الممولين لطاقتهم المادية ما بين المدن نفسها (علاونة، 2019).

وفي جانب التعليم نقف أمام القصور في الحقل التعليمي من ناحية الميزانيات المخصصة من قبل السلطة الفلسطينية، إذ يتغلب "الأمن" فيما يخص له من ميزانية على باقي القطاعات التي تنفق السلطة أموال التمويل عليها، دون إغفال مصيبة المناهج الفلسطينية، التي صُغت ووضعت وفق ما راق لأموال الممولين في عقد التسعينيات، الذين هيمونا على مجمل المقولة التي تقدمها المناهج الفلسطينية، فبحسب أحد من شاركوا في صياغة مناهج اللغة العربية لطلبة الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن "الآيات القرآنية والقصائد التي تتعرض لمفهوم الجهاد وقاتل الأعداء والحرب، كانت من المحرمات أثناء صياغة المناهج"، كما أن هذه المناهج تتعاطى مع السلطة الفلسطينية والمعازل العنصرية "باننوستونات" التي تتواجد فيها، وفق مفهوم الدولة الناجزة، وتغفل كل ما تبقى من فلسطين، فأصبح الساحل الفلسطيني محصوراً بغزة، كأن حيفا وعكا مدن ساحلية لدى دولة جارة، وليست مدناً فلسطينية تم استعمارها وطردها أهلها منها (علاونة، 2019).

التنمية المستدامة والتعليم في فنلندا

تعتبر التعليم واحدة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وتلعب دوراً حاسماً في تمكين الأفراد وتعزيز قدراتهم على المشاركة الفعالة في تطوير المجتمعات. في هذه الدراسة المقارنة، سنستعرض ونحلل مراحل التعليم العام في فنلندا وفلسطين، مع التركيز على كيفية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في كلا البلدين.

التعليم الابتدائي:

في فنلندا، يتميز التعليم الابتدائي بتوفير بيئة تعليمية محفزة ومتطورة، حيث يُعتبر التعلم شيئاً ممتعاً ومحفزاً للطلاب. تتمحور المناهج حول التعلم النشط وتنمية مهارات التفكير النقدي والابتكار. بالمقابل، يواجه التعليم الابتدائي في فلسطين تحديات عدة منها نقص التمويل والبنية التحتية الضعيفة.

التعليم المتوسط:

في فنلندا، يتميز التعليم المتوسط بتوفير بيئة تعليمية تشجع على التعلم النشط وتنمية مهارات الطلاب الحياتية. يتم تحفيز الطلاب على البحث والتفكير النقدي وتطوير مهارات حل المشكلات. بينما يواجه التعليم المتوسط في فلسطين تحديات في البنية التحتية والتمويل.

التعليم الثانوي:

يتميز التعليم الثانوي في فنلندا بتوفير مسارات تعليمية متنوعة تلبي احتياجات الطلاب وتضمنهم بشأن مستقبلهم الوظيفي. يتم تشجيع الطلاب على اختيار المسارات التي تتوافق مع اهتماماتهم ومهاراتهم. بالمقابل، يعاني التعليم الثانوي في فلسطين من قلة الفرص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

السياسات التعليمية في فلسطين وفنلندا تعكس تحديات واقعية مختلفة وظروفاً سياسية واقتصادية متفاوتة. إليك مقارنة بين السياسات التعليمية في البلدين:

التمويل التعليمي:

فنلندا: تقدم فنلندا استثمارات كبيرة في التعليم، حيث تُعتبر التعليم ميزانية ذات أولوية عالية. يتمتع النظام التعليمي الفنلندي بتمويل كافٍ لتطوير البنية التحتية التعليمية وتحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب. فلسطين: تعاني فلسطين من نقص حاد في التمويل التعليمي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة. يواجه النظام التعليمي في فلسطين نقصاً في الموارد المالية مما يؤثر على البنية التحتية التعليمية وجودة التعليم المقدم. جودة التعليم:

فنلندا: تُعتبر فنلندا من بين الدول ذات الجودة العالية في التعليم عالمياً. تركز السياسات التعليمية في فنلندا على تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداع لدى الطلاب، وتشجيع المناهج الشاملة والتفاعلية. فلسطين: تواجه فلسطين تحديات فيما يتعلق بجودة التعليم، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية على قدرة النظام التعليمي على تطوير معايير التعليم وضمان جودة التعليم المقدم.

تكامل المناهج:

فنلندا: تمتاز فنلندا بتطبيق مناهج تعليمية شاملة ومتكاملة، تشجع على التعلم النشط وتنمية مهارات الطلاب بشكل شامل. فلسطين: تسعى فلسطين إلى تطبيق مناهج تعليمية شاملة ومتكاملة، لكن التحديات المالية والسياسية قد تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك بشكل كامل.

التدريب المعلمي:

فنلندا: تولي فنلندا اهتماماً كبيراً لتدريب المعلمين وتطوير مهاراتهم، حيث يتم توفير برامج تدريب مستمرة لضمان جودة التعليم.

فلسطين: تواجه فلسطين تحديات في توفير التدريب المعلمي بشكل كافٍ، مما قد يؤثر على جودة التعليم المقدم وفاعلية عملية التعلم.

باختصار، تُظهر مقارنة السياسات التعليمية في فلسطين وفنلندا الاختلافات الواضحة بين البلدين فيما يتعلق بالتمويل التعليمي وجودة التعليم وتكامل المناهج والتدريب المعلمي. تعكس هذه الاختلافات التحديات الفريدة التي تواجه كل بلد في مجال التعليم وتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

دراسة إسماعيل (2022)، بعنوان: التعليم من أجل التنمية المستدامة مدخل لتطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول.

هدفت الدراسة إلى إبراز التعليم من أجل التنمية المستدامة وكيفية الاستفادة من خلال دمجها في مدارس التعليم الثانوي الصناعي المصري في ضوء خبرات بعض الدول و استخلاص الدروس المستفادة من تلك التجارب في التعليم الثانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء الدراسة التحليلية المقارنة، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويواجه التعليم الثانوي الصناعي المصري العديد من التحديات والعقبات من حيث نوعية خريجي التعليم الفني الصناعي ومدى اكتسابهم للكفايات التي تؤهلهم للمنافسة في سوق العمل المحلي والعالمى، وأصبحت التنمية المستدامة ودمجها في النظام التعليم ضرورة تتطلب تضام الجهود المؤسساتية والمجتمعية كافة داخل الدولة او خارجها من خلال التعاون الدولي، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: تحسين الأوضاع المهنية للمعلم بما يتواءم مع المتغيرات المحلية والعالمية؛ وفي ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

دراسة (Jouhkimo and Naukkarinen, 2021)، بعنوان: نحو تعليم متكامل وشامل من أجل الاستدامة بالتعاون بين المدرسة والجامعة في فنلندا

هدفت الدراسة إلى تقييم النموذج التعليمي المطبق في مدينة لابينرانتا في فنلندا الخاص لدعم التنمية والمواقف وقدرات التلاميذ البيئية والاجتماعية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تصورات التلاميذ عن الاستدامة بالإضافة إلى دراسة الاختلافات بين مجموعات التلاميذ المختلفة، وأشارت الدراسة إلى وجود ثلاثة أنواع مختلفة من التوجهات للقضايا البيئية والاستدامة البيئية، وثلاث تصورات مختلفة عن العلوم والتكنولوجيا والأعمال، وهذا يعني غياب الاجماع بين المفحوصين حول مفهوم التنمية المستدامة في التعليم، وثمة اختلاف بين الذكور والاناث في هذه التصورات، وأوصت الدراسة بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص بتطوير النموذج التعليمي لتحسين العدالة والشمولية.

دراسة عليان (2020)، بعنوان: تطوير معايير للمناهج الفلسطينية في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م. هدفت الدراسة الى تطوير معايير فلسطينية للمناهج في ضوء أهداف محور الازدهار الخاص بخطة التنمية المستدامة (2030) ولتحقيق الهدف، استخدمت الباحثة المنهج النوعي حيث مرت عملية تطوير المعايير والمؤشرات الدالة عليها بعدة مراحل ابتداء من المرحلة الأولى وهي استقصاء المعايير من المراجع والوثائق الدولية، تليها المرحلة الثانية وهي مرحلة استقصاء المعايير من الخبراء التربويين من خلال اجراء المقابلات المعمقة، وفي المرحلة الثالثة، تم دمج المعايير والمؤشرات في قائمة واحدة، وفي المرحلة الرابعة تم التحقق من صدق المعايير والمؤشرات من مصدرين، تمثل الأول بعرض القائمة على أعضاء الفريق الوطني الفلسطيني لأهداف

التنمية المستدامة وعلى خبراء تربويين، أما المصدر الثاني فتمثل بعرض القائمة على مؤلفي المناهج الفلسطينية، وبناء على ذلك جاءت المرحلة الخامسة وهي مرحلة تقديم قائمة المعايير للعمل، إذ تكونت من 14 معياراً و 75 مؤشراً، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المعايير المقترحة ومؤشراتها لتكون إحدى الوثائق المرجعية لتطوير وإثراء المباحث بما يضمن دمج أهداف محور الأزدهار بأبعاده المختلفة في المناهج الفلسطينية.

دراسة (Brock and Grund, 2020)، بعنوان: التعليم من أجل التنمية المستدامة في ألمانيا

هدفت الدراسة التنبؤ بالسلوك المستدام على أساس التنفيذ المبلغ عنه من التعليم من أجل التنمية المستدامة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع آراء عينة الدراسة المكونة من (2564) طالباً من مختلف المجالات التعليمية الرسمية، و(525) مدرساً في ألمانيا، وأظهرت الدراسة أنه يرغب كل من المتعلمين والمعلمين في الحصول على قدر أكبر من التعليم من أجل التنمية المستدامة، وثمة تباين في عمل روابط في التعليم بين الماضي والحاضر والمستقبل، والمحلي والعالمي، والبيئة والاقتصاد والاجتماعية، ومن أجل تحديث التعليم من أجل التنمية المستدامة أوصت الدراسة بالتأكيد على البعد العاطفي للتعليم وربط القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية بمناهج التعليم من أجل التنمية المستدامة.

دراسة الأحمدى (2018)، بعنوان: نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة

هدفت الدراسة إلى تحليل ووصف نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة، والجذور التاريخية للنظامين، والعوامل المؤثرة في كل منهما، والأسس التي يقوم عليها كل نظام، والمقارنة بينهما، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: نظام التعليم في كل من فنلندا والإمارات العربية المتحدة يأخذ بالنمط المركزي، إلا أن نظام التعليم الفنلندي يتصف بمرونة أكبر من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في إعطاء المدارس إمكانية إدارة شؤونها الداخلية والاستقلالية في اتخاذ القرار، ويتشابه النظامين من حيث التمويل المركزي الحكومي، وساهم نظام التعليم في تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة في فنلندا، من خلال تلبية حاجة سوق العمل للقوى البشرية المدربة ذات الأداء الأكاديمي المتميز، وأن اتخاذ القرار في فنلندا يتم بمركزية التشريع ولا مركزية التنفيذ، إذ تم نقل مستويات القرار والمسؤولية عن التعليم من وزارة التعليم ووضعها على عاتق المدارس والبلديات المحلية، بينما اتخاذ القرار في نظام التعليم الإماراتي يتصف بمركزية التشريع والتنفيذ، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: ضرورة أن تعمل الدول العربية على تحسين وتطوير أنظمتها التعليمية، وإثراء مستوى ممارسات مدارس التعليم العام.

دراسة الشمري (2018)، بعنوان: آليات مقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فنلندا.

هدف الدراسة إلى التوصل إلى الآليات المقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فنلندا، من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية وهي: التعرف على الأسس الفكرية لنظام إعداد المعلم، والتعرف على ملامح نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت، والتعرف على ملامح نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في دولة فنلندا، والاستفادة من نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في فنلندا لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق هدف البحث، وتم التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة دولة فنلندا، منها: إشراك المعلمين في تصميم المناهج الدراسية، والدعوة لإنشاء مجلس خاص بشؤون مهنة التدريس، وبناء مدارس تجريبية تكون ملحقة بكل كلية من كليات التربية لممارسة منهجيات التدريس الجديدة والتجارب الجديدة.

دراسة نصر الله (2018)، بعنوان: دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة التعرف إلى دور التعليم التقني والمهني في الحد من البطالة والمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، ومعرفة طبيعة العلاقة بين تطور التعليم التقني والمهني وتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين، وكذلك التعرف على أهم التجارب في الدول المجاورة والعالم في هذا المجال، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم التقني والمهني في فلسطين وتحديد المتطلبات الأساسية لتطويره ليتلاءم مع احتياجات سوق العمل في ظل التطور المعرفي بما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات أسواق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي، وعدم توفر دراسات للتنبؤ بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل، ويرجع انخفاض نسبة الإناث اللواتي يلتحقن بالتعليم المهني إما للنظرة الاجتماعية اتجاه التخصصات المهنية وخاصة للمرأة أو بسبب قلة التخصصات المطروحة للإناث، وأن ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل وخاصة عند الإناث يزيد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية في المجتمع الفلسطيني، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: تحفيز الطلبة للالتحاق بالتعليم المهني والتقني من أجل خلق كوادر ريادية مؤهلة ومتميزة في كافة المجالات التي يحتاجها سوق العمل.

دراسة (Dannenberg and Grapentin, 2016)، بعنوان: التعليم من أجل التنمية المستدامة - التعلم من أجل التحول. مثال ألمانيا.

هدفت الدراسة التعرف على واقع التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي يركز على المهارات والقدرات المحددة اللازمة لاتخاذ القرار والتصرف في حالات عدم اليقين والتعقيد في ألمانيا، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي حيث تم وصف الإنجازات الهامة بالإضافة إلى أوجه القصور والتحديات في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبناء عليه أوصت الدراسة برنامج العمل العالمي (GAP) باعتباره تقدماً كبيراً في إدارة التنمية المستدامة وإسهاماً محورياً في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

التعقيب على الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة من حيث الهدف، فبعضها تناول مبدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة كمدخل لتطوير التعليم، ومن هذه الدراسات دراسة إسماعيل (2022) التي تناولت التعليم من أجل التنمية المستدامة كمدخل لتطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول، وبعضها تناول علاقة التعليم بتحقيق التنمية المستدامة، واختلفت فيما بينها في مجتمع الدراسة والدولة التي ينتمي إليها هذا المجتمع، ففي فلسطين تناولت دراسة عليان (2020) تطوير معايير للمناهج الفلسطينية في ضوء أهداف الازدهار لخطة التنمية المستدامة 2030م، ودراسة نصر الله (2018) التي تناولت دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، وفي فنلندا تناولت دراسة (Jouhkimo and Naukkarinen, 2021) التعليم المتكامل والشامل من أجل الاستدامة بالتعاون بين المدرسة والجامعة في فنلندا، وفي ألمانيا تناولت دراسة (Brock and Grund, 2020) التعليم من أجل التنمية المستدامة في ألمانيا، ودراسة (Dannenberg and Grapentin, 2016) التي تناولت التعليم من أجل التنمية المستدامة: مثال ألمانيا، وبعضها تناول واقع التعليم وعلاقته بالتنمية المستدامة من خلال المقارنة بين التجارب الدولية والإفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال كدراسة الأحمدى (2018) التي تناولت نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة، ودراسة الشمري (2018) التي تناولت آليات مقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فنلندا.

وكما تنوعت الدراسات السابقة في الهدف فإنها قد تنوعت في المنهج المتبع، فبعضها اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن كدراسة إسماعيل (2022)، ودراسة الأحمدى (2018)، وبعضها استخدم المنهج الوصفي التحليلي كدراسة Jouhkimo and Naukkarinen (2021)، ودراسة عليان (2020)، ودراسة Brock and Grund (2020)، ودراسة نصر الله (2018)، وبعضها استخدم المنهج الوصفي كدراسة الشمري (2018)، ودراسة Dannenberg and Grapentin (2016).

وقد أكدت الدراسات السابقة جميعها على أهمية تطوير التعليم وتحسين عناصره من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وركزت على ربط التعليم بسوق العمل، وعلى التعليم المهني، وعلى خدمة البيئة والاقتصاد والمجتمع، كذلك ركزت على ضرورة الاهتمام بالمعلم وتطويره وتحسين ظروفه المادية والمعنوية كونه العنصر الرئيس في العملية التعليمية.

تتفق الدراسة الحالية من حيث الهدف مع الدراسات السابقة التي تناولت المقارنة بين التجارب الدولية في ربط التعليم بالتنمية المستدامة، وتميزت عنها في المقارنة بين نظام التعليم الفلسطيني والفنلندي، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إطارها النظري وفي التعرف على مناهج البحث العلمي وطرق تنفيذه آلية استخلاص النتائج من خلاله.

النتائج

- التنمية المستدامة هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تمكن هذه التنمية المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي.
- من أهم متطلبات التنمية والمستدامة الاقتصادية، وتدخّل الدولة الإيجابي، والدور الفعال للمشاركة الشعبية، ومؤسسات المجتمع الأهلي، والتخطيط الصحيح والمناسب لتنفيذ المشروعات قصيرة وطويلة الأجل، وتوافر رأس المال المادي والبشري الناجح، والمتخصصون الأكفاء.
- ان التعليم في فلسطين لا يزال ضمن التطوير والتنمية والعملية التنموية بطيئة للغاية بسبب التدخلات السياسية والعسكرية الاسرائيلية اليومية في الحياة الفلسطينية والتدخل في سياسة تحديد المحتوى التعليمي والمنهج الذي يدرسه الطلاب في المرحلة الاساسية والثانوية مما يعيق التنمية المستدامة في القطاع التعليمي الفلسطيني.
- ان التجربة الفنلندية في التعليم والتنمية المستدامة هي تجربة يجب على كل الدول النامية الاستفادة منها، واذا ما تم تطبيقها في فلسطين سيكون هناك نفع وفائدة كبيرة على قطاع التنمية في التعليم الفلسطيني، حيث أن نظام التعليم الفنلندي يتصف بمرونة أكبر من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في إعطاء المدارس إمكانية إدارة شؤونها الداخلية والاستقلالية في اتخاذ القرار، كما يعمل النظام الفنلندي على اعداد وتطوير المعلمين بشكل كفؤ وفعال مما يعود على العملية التعليمية بالنفع والتطوير والتنمية.

التوصيات

- الاستفادة من التجربة الفنلندية في التعليم وتوظيفها في خدمة الاقتصاد وتطوير التنمية المستدامة في فلسطين.
- التوسع في التعليم الفني والمهني في فلسطين بما يتناسب مع متطلبات السوق الفلسطيني والاحتياجات الاقتصادية وانشاء مزيد من معاهد التعليم الفني والمهني.
- رفع مستوى المؤهلات التي يتطلبها التعليم ورفع المؤهلات المطلوبة ليكون المعلم مؤهل مما يؤدي لاختيار النخبة من المعلمين والمعلمات في كافة المجالات.

- تمكين المعلمين من اختيار المناهج الفلسطينية التي تتناسب والوضع الفلسطيني وابعاد الايدي الاسرائيلية عن المنهج الفلسطيني.
- توعية المعلمين بأهمية التنمية المستدامة وارتباطها الوثيق بالتعليم ليتطور كل منهما.
- ارسال مجموعة من المعلمين سنوياً الى فنلندا لتعلم كيفية التعليم الذي يتم ممارسته في المدارس الاساسية والثانوية ومراقبة طريقة التدريس الخاصة بهم ونقل اساليبهم التدريسية الى فلسطين.
- مراقبة الدراسات الجديدة والابحاث التي تسهم في توضيح تجربة البلاد النامية في التعليم وتطبيقها لدى الشعب الفلسطيني للاسهام في التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الأخضر، عزي وإبراهيمي، نادية (2016). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية) مؤتمر العرب السادس لضمان جودة التعليم العالي.
- الأزهري، سعود (2016). مشكلات التنمية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي، الطبعة الثانية الباحة النادي الأدبي في الباحة.
- أصلان، محمد رياض (2015). فاعلية استخدام التعليم المدمج لتنمية مفاهيم الوراثة ومهارات التفكير التألمي في العلوم الحياتية لدى طالب الصف العاشر الأساسي. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية غزة.
- الألمعي، علي (2016). التعليم 2030م دليل التخطيط نحو المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- الباطين، عبد الرحمن (2018) درجة أداء التدريس لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الملك سعود من وجهة نظر طلاب كلية التربية . مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ١٣ مجلد ٧.
- عساف محمود. (2015). دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية. مجلة جرش للبحوث والدراسات 16(1) 392-365
- العفون، نادية (2018). التدريب في أثناء الخدمة وفقاً للتربية من أجل التربية المستدامة. ط1، دار صفوان للنشر والتوزيع، الأردن.
- علاونة، جميل (2019). دور السوق المالي الفلسطيني في رفع كفاءة التنمية المستدامة، مجلة رماح الإقتصادية، 2(1) 112-143
- علي، أشرف (2013)، دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة - جامعات غزة نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- القطيط، جهاد (2019). مفاهيم في الإقتصاد السياسي النظرية الإقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- الكردي، ضياء (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة. بحث مقدم لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة ، ورقة بحثية " مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة "جامعة النجاح الوطنية.

ثانياً : المراجع العربية الإنجليزية

1. Al-Akhdar, E and I, N. (2016), The role of the university in achieving sustainable development (a study of the reality of the Algerian university) (in arabic).Sixth Arab Conference to ensure the quality of higher education.
2. Al-Azhari, S (2016), Problems of social development in the Kingdom of Saudi Arabia during the period of development planning, (in Arabic) .second edition, Al-Baha Literary Club in Al-Baha.
3. Aslan, M R (2015), The effectiveness of using blended learning to develop genetics concepts and reflective thinking skills in the life sciences of tenth grade students (in Arabic). Unpublished master's thesis, Islamic University of Gaza, Palestine.

4. Al-Alamy, A (2016), Education 2030 A guide to planning towards the future, (in Arabic) . Arab Bureau of Education for the Gulf States, Riyadh.
5. Al-Babtain, A R (2018), The degree of teaching performance of faculty members at the College of Education at King Saud University from the perspective of students of the College of Education,(in Arabic),Journal of the Saudi Society for Educational and Psychological Sciences, Issue 13, Volume 7.
6. A M. (2015), The role of empowerment in achieving sustainable development in Palestinian universities, (in Arabic) . Jerash Journal for Research and Studies 16(1) 365-392
7. Al-Affoun, N (2018), In-service training according to Education for Sustainable Education, (in Arabic). 1st Edition, Dar Safwan for Publishing and Distribution, Jordan.
8. Alawneh, J (2019), The role of the Palestinian financial market in raising the efficiency of sustainable development, (in Arabic) . Ramah Economic Journal, 2 (1) 112-143
9. Ali, A (2013), The Role of Scientific Research and Graduate Studies in Palestinian Universities in Achieving Sustainable Development – Gaza Universities as a Model, (in Arabic) .unpublished master's Thesis, Islamic University of Gaza, Palestine.
10. Al-Qutayt, J (2019),Concepts in Political Economy Macroeconomic, Theory(in Arabic). Second Edition, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution.
11. Al-Kurd, D (2018),The expected role of Palestinian universities in promoting sustainable development, (in Arabic). A research submitted to the Conference on Sustainable Development in a Changing Environment, a research paper on "The Conference on Sustainable Development in a Changing Environment" An-Najah National University.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Nasibulina, A. (2015). Education for Sustainable Development and Environmental Ethics. Procardia- Social and Behavioral Sciences, 214, 1077,1082.
2. Sterling, S. (2004). 'Higher Education, Sustainability and the Role of Systemic Learning', Higher Education and the Challenge of Sustainability, London: Earth Scan.
3. Suduc, A. M., Bizoi, M., & Gorghiu, G. (2014). Sustainable development in Romania in pre-school and primary education. Journal Social and Behavioral Sciences, 3(16) 1187-1192.